

تحديات السلام في سوريا من دون ادماج شرق الفرات

تحديات السلام في سوريا من دون ادماج شرق الفرات

ايلول/سبتمبر ٢٠٢٢

الباحث الرئيسي:
خضر خضور

المراجعة:
هوزان ابراهيم

البحث الميداني:
فريق إمباكت في شمال شرق سوريا

التصميم والإخراج الفني:
تمام العمر



IMPACT
Civil Society Research
and Development

تم نشر هذا التقرير من قبل:

IMPACT - Civil Society Research and Development e.V
Keithstraße 10 ,
10787 Berlin

IMPACT e.V - ©2020

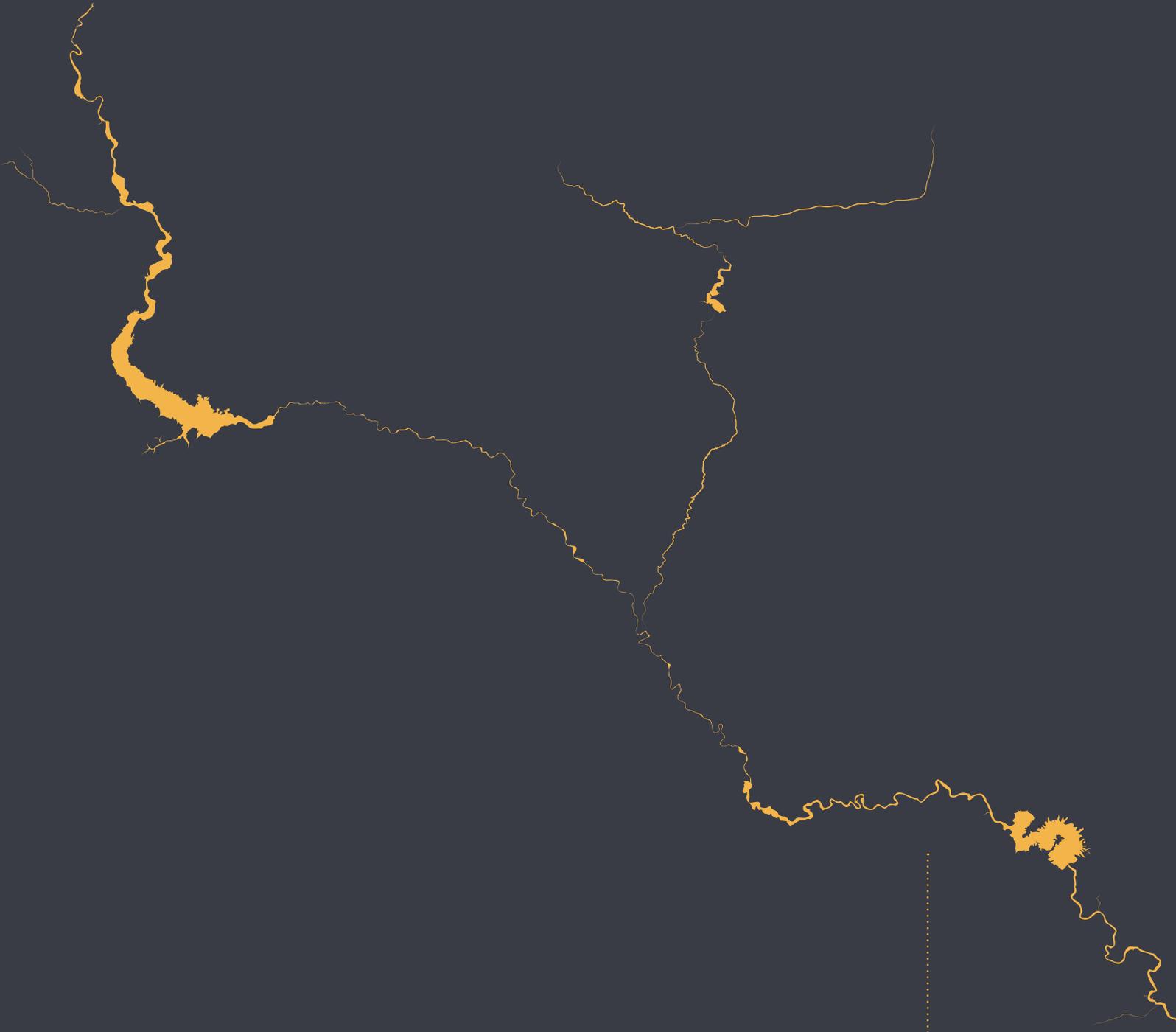
جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

إن الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا التقرير تعود لمؤلف البحث، ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تتبناها إمباكت.

على الرغم من أن إمباكت قامت ببذل جهد كبير للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير، إلا أن المنظمة لا تستطيع ضمان حيادية هذه المعلومات بشكل كامل.

جدول المحتويات

3.....	لمحة
4.....	أهم النقاط
5.....	مقدمة
6.....	لمحة عن المنطقة
8.....	إرث النظام
9.....	التجزئة
10.....	تجربة هشة
12.....	إقليم الجزيرة
14.....	الرقعة
16.....	الخلاصة



ملحة

تحوّلت منطقة شرق الفرات إلى عنصر رئيسي في الصراع الدائر في سوريا. هذه المنطقة التي لا تزال عرضةً لتغيير الحدود والتي تحوي مجموعة متنوعة من القوى المحلية والإقليمية والدولية. إن حالة عدم الاستقرار المستمر في هذه المنطقة يعني أن أي اتفاق سياسي يخصّ سوريا لن يتمكن من تسوية النزاع بالكامل ما لم يشمل هذه المنطقة. لكن الأوضاع المتوترة التي تجعل المنطقة من الأهمية بمكان لحلّ الصراع الأوسع نطاقاً، تجعل أيضاً من التوصل إلى صفقة مماثلة أمراً غير مرجح في المدى القريب.

أهم النقاط

- لم يحلّ السلام على المنطقة بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، ويساهم وجود النظام والأترك وبقايا التنظيم عند الحدود في إبقاء التوترات مرتفعة.
- ما زالت القوى الدولية والإقليمية تنظر إلى المنطقة باعتبارها "ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية"، غير أن عدم الاستقرار في الواقع يُعتبر أحد مخلفات أربعة عقود من سيطرة النظام - والفراغ الذي خلفه غيابه - بالمقارنة مع الوقت المحدود نسبياً الذي قضته المجموعات الجهادية هناك.
- كانت المنطقة في حالة دائمة من عدم الاستقرار المستدام ذاتياً منذ منتصف عام 2012، إذ ولّد تدخل كل قوة من القوى مزيداً من عدم الاستقرار، وتكثّر ذلك بالتدخل العسكري التركي الحاصل مؤخراً.
- تزايدت أهمية الوجود الروسي عقب التدخل العسكري التركي بُعيد عملية "نبع السلام"، وأصبحت روسيا أكثر فاعلية نتيجة وجودها على بعد بضعة كيلومترات فحسب عن القاعدة الأميركية. جعل ذلك من المنطقة مجال نفوذ جديد بالنسبة إلى روسيا وزاد من احتمال بقاء النظام في أماكن تواجهه في المستقبل المنظور.

مقدمة

أضحى الجزء الشمالي الشرقي من سوريا الواقع شرقي نهر الفرات، ذا درجة عالية من الأهمية في الصراع السوري. يحدّ المنطقة - التي تسيطر على معظمها قوات سوريا الديمقراطية¹ - كل من تركيا والعراق وأجزاء يسيطر عليها النظام في سوريا. فعلياً، تمتلك كل جهة محلية وإقليمية ودولية فاعلة في الصراع السوري شكلاً من أشكال الحضور في المنطقة، إذ تنتشر هناك القوات الروسية بالإضافة إلى النظام السوري، كما تتمركز القوات الأميركية والقوات الأخرى المرتبطة بالتحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للجيش التركي الذي يسيطر بالتحالف مع مجموعات مسلحة محلية على المناطق الحدودية الممتدة من شرق مدينة رأس العين حتى غربي مدينة تل أبيض.

على الرغم من تنوع القوى فيها، إلا أن المنطقة تُعتبر أيضاً معزولة للغاية: إذ يتمتع قادة قوات سوريا الديمقراطية بعلاقات مضطربة، بحدود متفاوتة، مع جميع جيرانهم، فقد خلق ارتباط بعض القادة بحزب العمال الكردستاني عداوة مع تركيا، بالإضافة إلى توترات مع حكومة إقليم كردستان العراق. من جهتها تتسم العلاقات مع النظام السوري وداعميه بالتوتر أيضاً. وكنتيجة لذلك، فالحدود مع جميع هذه المناطق هي إما مغلقة أو متاحة فقط أمام حركة مرورية محدودة.

تعمّقت التعقيدات في المنطقة على مدى الصراع حيث تدخلت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وسعت إلى فرض أيديولوجيتها الخاصة ومشاريعها السياسية على المنطقة. ففي عام 2014، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على معظم المنطقة فإرضاً تفسيره الصارم للشريعة الإسلامية ومشرراً المنطقة في ما صوّره كعملية استرداد الخلافة الإسلامية. فيما بعد، وعقب حملة عسكرية طويلة، هزمت قوات سوريا الديمقراطية بالتحالف مع القوى الغربية تنظيم الدولة الإسلامية، وسيطرت على منطقة هائلة تشمل مراكز حضرية كبيرة مثل الرقة وأخضعتها لإدارة "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". شرعت الإدارة الذاتية في إطلاق تجربة أخرى في الحوكمة متأثرة بشدة بفلسفة "الكونفدرالية الديمقراطية" اليسارية التي دعا إليها قائد حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجلان. زادت هذه التجربة من انعزال هذه المنطقة عن جيرانها وتحديداً مع ازدياد نسب التوتر مع تركيا. بلغ هذا التوتر أوجهه في أكتوبر من عام 2019 عندما أطلقت أنقرة حملة عسكرية لتستولي على أراضٍ تمتد من رأس العين وتصل إلى تل أبيض، لتزيد بذلك من مستويات العسكرة في المنطقة، المرتفعة بالفعل، ومفتحةً مرحلةً ثالثة جديدة من تاريخ الحوكمة المضطربة في المنطقة.

تطرح الأهمية المتزايدة لهذه المنطقة في تسوية الصراع السوري الأوسع نطاقاً سؤالاً مفاداً: ما الذي يخبئه مستقبلها بالضبط؟ إذ لن يشمل أي اتفاق سياسي على المستوى الوطني السوريين هذه المنطقة، ويعود ذلك في معظمه إلى الاعتراضات التي قد تطرحها أنقرة في نهاية المطاف. وفي الوقت ذاته، من غير اتفاقية كهذه، فليس من المرجح أن يستقر الوضع في المنطقة مما يجعل تسوية الصراع بأكمله صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

يمكن تلخيص المعضلة التي تواجه المنطقة الشمالية الشرقية كما يلي: مزيج قوي من الفراغ المؤسسي؛ جداول أعمال دولية وإقليمية متداخلة ومتضاربة؛ ديناميات محلية مستقطبة وهشة؛ وهيمنة جهة فاعلة محلية - أي قوات سوريا الديمقراطية، التي تطعن في شرعيتها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. ستستمر هذه العوامل في إرشاد مسار شمال شرق سوريا في المستقبل المنظور - بالإضافة إلى شكل الصراع في سوريا بأكملها.²

1- قوات سوريا الديمقراطية هي منظمة معقدة تتضمن مقاتلين من مجموعة متنوعة من خلفيات سياسية وإثنية مختلفة. تتألف قيادة المنظمة من مجموعة من القادة من المجتمعات المحلية بالإضافة إلى قادة من عدة أحزاب كردية بما في ذلك بعض المقاتلين السابقين من حزب العمال الكردستاني.

2- تستند هذه الدراسة إلى مقابلات أجريت من قبل فريق منظمة «إمباكت» والبيانات المجمعة بين شهري ديسمبر/كانون الأول 2019 ومايو/أيار 2020 في سوريا.

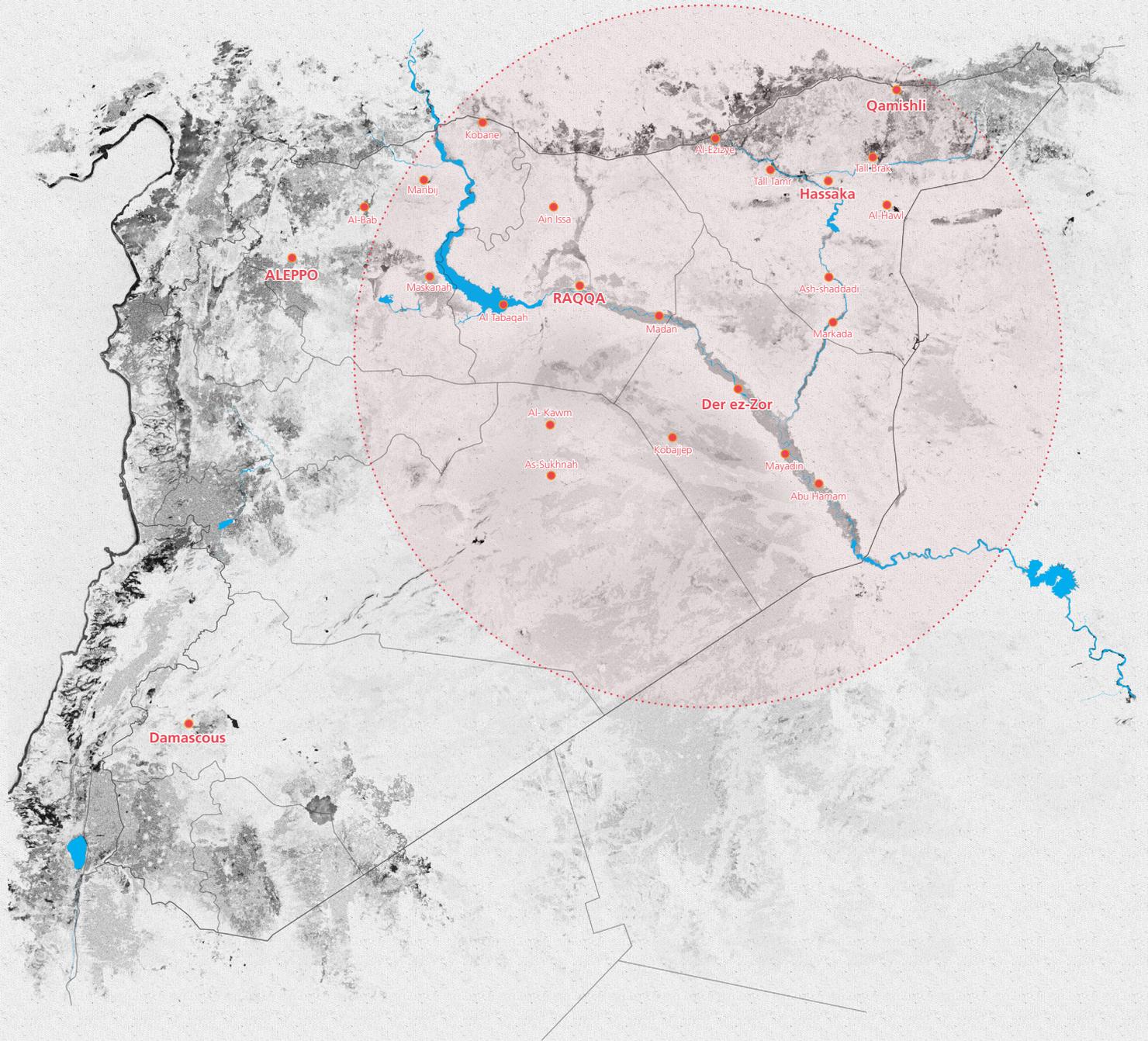
لمحة عن المنطقة

خضعت هذه المنطقة إلى صراعات وتقلبات مستمرة منذ عام 2011 مع وجود مجموعة متنوعة من القوى المعارضة، من الجهات الفاعلة الجهادية والكردية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. يجعل كل ذلك من الأتراك والنظام والولايات المتحدة والروس متورطين في المسألة إلى حد ما. كانت المنطقة حتى انسحاب النظام من المنطقة في صيف عام 2012، مؤلفة من محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وأجزاء من محافظة حلب. بقيت المناطق السابقة على شكل محافظات حتى عام 2014 عندما قسّم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) وجناحه العسكري المعروف باسم وحدات حماية الشعب (YPG) المنطقة إلى "وحدات إدارية" كجزء من تجربته في الحوكمة (لم ترتبط الحدود الإدارية بالتحديد مع المحافظات السابقة). وعندما انتزع تنظيم الدولة الإسلامية السيطرة على الرقة وأجزاء أخرى من شرق سوريا من مجموعات المعارضة التي كانت تسيطر عليها في ذلك الوقت، فإنه دُمّر الحدود مع العراق ودمج المنطقة في نظام الولايات الخاص به. وعندما هُزمت داعش في عام 2017، دُمجت المنطقة في ما يعرف الآن باسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

ساهم التوغل العسكري التركي في تغيير المنطقة أكثر، إذ سيطر الأتراك على منطقة تمتد من رأس العين إلى تل أبيب وسحبت الولايات المتحدة قواتها من هذه المناطق، كما تمركزت القوات الروسية في ناحية عامودا قرب القامشلي وفرض الإيرانيون وجودهم في الجانب الجنوبي من المنطقة.

لا تزال حدود المنطقة حيوية وعرضة للتغيير، وهي تتضمن على غير العادة معابر مع جهات فاعلة من تنظيم الدولة ومن خارج تنظيم الدولة على حد سواء. ومع النظام، فهي تتضمن معبر الطبقة بالإضافة إلى عدة معابر على نهر الفرات في نقاط اتصال مناطق السيطرة بين القوتين. تُعتبر العديد من المعابر الموجودة على نهر الفرات غير شرعية وتستخدم للتهريب. وتوجد في المنطقة أيضاً معابر مع تركيا، ويعدّ معبر عون الدادات واحداً من أبرزها وهو عبارة عن معبر بين منطقة شمال شرق سوريا ومنطقة درع الفرات الخاضعة للسيطرة التركية. يُستخدم هذا المعبر للتجارة بشكل أساسي على الرغم من أنه لا يشكل معبراً رسمياً. وتحتوي المنطقة أيضاً على معبر سيمالكا مع كردستان العراق فضلاً عن معبر اليعربية الحدودي.

أخيراً، تحتضن المنطقة أيضاً ستة مخيمات للنازحين بما فيها مخيم الهول الذي يتضمن قرابة 70.000 شخص بما في ذلك عائلات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية³. كما تحتوي المنطقة أيضاً على سجن كبير يتضمن حوالي 10.000 مقاتل سابق في الدولة الإسلامية. يعتبر المزيج الناتج عن ذلك شديد التقلب وعرضةً لمواجهة تحولات مستمرة.



ALEPPO

RAQQA

Der ez-Zor

Hassaka

Qamishli

Damascus

Al-Bab

Manbij

Kobane

Ain Issa

Al-Eziye

Tall Tamr

Al-Hawl

Maskanah

Al-Fabqah

Madan

Ash-shaddadi

Markada

Al-Kawm

Kobajep

As-Sukhnah

Mayadin

Abu Hamam

إرث النظام

يمكن إرجاع التعقيدات والتناقضات الحالية التي تعقّد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للمنطقة حالياً إلى إرث حكم النظام.

فرض النظام السوري سيطرة مركزية قوية على المنطقة منذ أواخر الستينيات حتى بدأ يفقد السيطرة عليها أواخر عام 2011. وعندما بدأ النظام بالانسحاب من المنطقة، خلف وراءه فراغاً رئيساً، مما أدى إلى وضع فوضوي تمكنت فيه طائفة واسعة من المجموعات من التدخل. في نهاية المطاف، بلغت الفوضى أوجها عندما فرضت الدولة الإسلامية سيطرتها الكاملة في عام 2014، وشمل ذلك مراكز رئيسة من قبيل مدينة الرقة، ما أتاح لها سدّ الفجوة التي خلفها النظام بوساطة مشاريعها السياسية والإيديولوجية في السنوات الثلاث اللاحقة.

عانت المنطقة بشدّة في ظلّ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وكان للقتال ضد هذا التنظيم أثر بالغ على البنية التحتية للمنطقة وعلاقتها الاجتماعية. لاحقاً، استولت قوات سوريا الديمقراطية على مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدولة الإسلامية بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. أثار هذا الأمر معضلة من حيث كيفية حكم هذه المنطقة التي يقع معظمها خارج نطاق المناطق التقليدية التي أدارتها قوات سوريا الديمقراطية. بلغت مساحة المنطقة حوالي ثلث إجمالي مساحة سوريا وتضمنت العديد من العرب والمجموعات الأخرى بالإضافة إلى الكرد. وبهدف تولى هذه المناطق، استحدثت قوات سوريا الديمقراطية نسخة مبسّطة من نموذج الإدارة الذاتية تضمنت نظام المجتمعات المحلية المطوّر من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق التي سيطرت عليها في السابق، وأطلقوا عليها اسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

ساهم التوتر الناتج عن محاولة فرض هذا النظام في فترة قصيرة في استمرار حالة انعدام الاستقرار في المنطقة.

التجزئة

شكّلت تجزئة الأراضي التي كانت مترابطة فيما سبق أحد التطورات المستمرة في المناطق الواقعة شرق الفرات طوال فترة الصراع، وتُعدّ منطقة دير الزور خير مثال على ذلك. كانت منطقة دير الزور قبل الصراع مركزاً للحوكمة والسيطرة على المناطق المحيطة بها، وكانت بمثابة مركز رئيس لشرقي سوريا بقدر ما شكّلت حلب مركزاً رئيساً لشمالي سوريا. وعلى غرار مدينة حلب أيضاً، فقدت دير الزور السيطرة على المناطق المحيطة بها أثناء الحرب وخسرت مركزها باعتبارها مركزاً إدارياً لتلك المناطق وكانت الآثار المترتبة على المنطقة كبيرة.

تنقسم دير الزور إلى أربع مناطق، منفصلة عن بعضها بوساطة خطين فاصلين. يُعتبر نهر الفرات أول هذه الخطوط إذ يقسم المنطقة إلى المناطق المدعوة «الشامية» و«الجزيرة». تقع منطقة «الشامية» جنوب النهر وهي خاضعة لسيطرة النظام بينما تقع منطقة «الجزيرة» شمال النهر وهي خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية. وثمة مناطق ضمن هاتين المنطقتين تعرف باسم الخط الشرقي والخط الغربي. ويُطلق على الخط الغربي أحياناً اسم خط البقارة نسبة إلى عشيرة البقارة التي تسكن تلك المنطقة، أما الخط الشرقي فهو مأهول بمعظمه من قبل عشيرة العقيدات.

تدمرت محافظة دير الزور بفعل الحرب. وبينما تخضع مدينة دير الزور الرئيسية جغرافياً إلى سيطرة النظام، تنقسم المحافظة ما بين قوات سوريا الديمقراطية والنظام. مرّة أخرى، يشبه هذا الأمام التي سادت في حلب حيث يسيطر النظام على المدينة لكن النزاع لا يزال مستمراً على أجزاء من المناطق الريفية.

في ربيع عام 2017، أصبحت بلدة الكسرة في منطقة البقارة «الخط الغربي» مركزاً عسكرياً لقوات سوريا الديمقراطية تهاجم انطلاقاً منها المواقع العائدة لتنظيم الدولة. وفي شهر سبتمبر/أيلول من السنة ذاتها، أصبحت المنطقة مستقرة وأمنة نسبياً بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية.

أوجدت قوات سوريا الديمقراطية - كي تحكم المنطقة - نموذجاً مختلفاً عن الهيكليات الإدارية الموجودة في المناطق ذات الغالبية الكردية، وأطلقت عليه اسم مجلس دير الزور المدني. كما دعت خريجي الجامعات والشخصيات المثقفة من المنطقة إلى مبادرة تهدف إلى تأسيس المجلس. حُكمت محافظة دير الزور تاريخياً من قبل مدينة دير الزور، لكن لم يعد هذا ممكناً نظراً إلى وجود النظام في المدينة، لذا تعيّن عليها إيجاد بديل. في بداية عام 2020، استقر المجلس في منطقة الصالحية الواقعة بين منطقتي الخط الشرقي والخط الغربي، وهي تعتبر أكثر حياداً من الناحية السياسية لأنها غير تابعة بشكل فعلي إلى أي من هاتين المنطقتين.

يتأسس أبو عمر الشعيبي المجلس المدني وهو من عشيرة البقارة، وتعود أصول نائبه إلى عشيرة العقيدات في الريف الشرقي ويتبع كلاهما فضلاً عن المجلس بحد ذاته إلى رئيس الحكومة الإقليمية، عبد حامد المهباش.

يبيّن ما سبق أن محافظة دير الزور مجزأة إلى قسمين، مقسومين بين قوتين ضخمتين - أي الولايات المتحدة من جهة وروسيا وإيران في الجهة المقابلة. تلاشت مدينة دير الزور التاريخية - وهي أول مدينة بُنيت بعد فترة التنظيمات في عهد العثمانيين. ويرتبط جزء مما تبقى منها بمدينة دمشق بينما يرتبط الآخر بمدينة القامشلي.

العسكرة

بقيت المنطقة تتسم بطابع شديد العسكرة، وتصاعدت أوجه التوتر بشكل خاص منذ التدخل التركي الذي أدى إلى الاستيلاء على رأس العين وتل أبيض بالإضافة إلى مناطق أخرى. ونتاجت ثلاث عواقب رئيسة عن هذا التطور الحاصل في أكتوبر تشرين الأول من عام 2019.

أولاً، ارتبط مصير أعضاء قوات سوريا الديمقراطية، وخاصة أولئك من العرب، بشكل متزايد بهذه القوات وبالائتلاف الديمقراطي لشمال شرق سوريا نتيجة خوفهم من انتقام الأتراك والجماعات العربية الحليفة لهم بسبب عملهم مع قوات سوريا الديمقراطية، كما خشوا أن تعاملهم قوات النظام بطريقة مماثلة. وتمثلت نتيجة ذلك في جعل قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا أكثر تماسكاً وارتباطاً بالعرب في المنطقة.

ثانياً، ألغى التدخل التركي المركز السابق للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا الذي كان في عين عيسى منذ عام 2017. وأجبرت قوات سوريا الديمقراطية على نقل قيادتها إلى منطقة قريبة من القاعدة الأميركية قرب القامشلي. انتقلت الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا إلى الرقة. وحالياً، تواصل الإدارة الذاتية العمل لكنها تفتقر إلى مركز فعلي كالذي امتلكته في السابق، الأمر الذي كانت له تبعات سلبية على قدرتها في تنفيذ مشاريعها الإدارية في المنطقة.

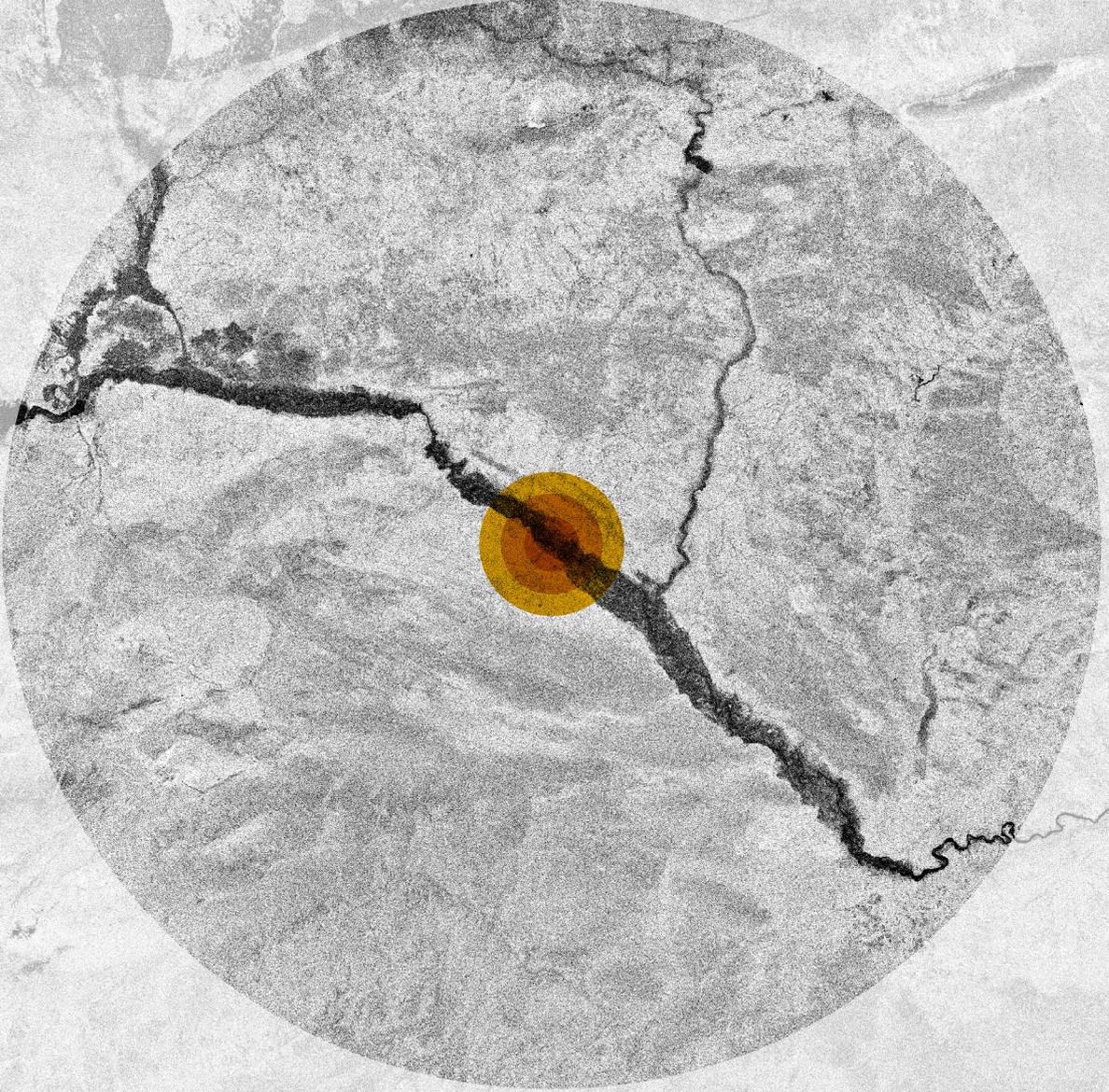
ثالثاً، يسّر التدخل زيادة المشاركة الروسية في القامشلي إذ لا يزال الروس يعملون عبر النظام، لكن أصبح تواجدهم في المنطقة أكثر بروزاً وفاعلية. ينشط كل من الأميركيون والنظام وقوات سوريا الديمقراطية وروسيا وتركيا في منطقة صغيرة للغاية بدرجة كبيرة، ليخلقوا بذلك موقفاً يحتمل أن يكون متقلباً.

منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، صُخِّت ملايين الدولارات من أجل إعادة الإعمار وجهود عودة المنظمات الدولية غير الحكومية والمتعاقدين الأميركيين والسلطات المحلية. مع ذلك، أدّت التوترات الأمنية المستمرة إلى الحدّ من التقدم المُحرَز وغير المستقر في جميع أنحاء المنطقة. بقيت المنطقة معزولة عملياً وأصابتها توترات من الجنوب حيث تقدّم النظام ومن الشمال حيث تتمتع تركيا بوجود فاعل.

عنى ذلك أنها أصبحت ذات طابع عسكري بشكل متزايد ليس من حيث الوجود الدولي فحسب، بل على الصعيد المحلي أيضاً حيث أعاق الافتقار إلى التنمية القدرة على تجاوز هذا الوضع.

تقدّم بلدتا الشحيل وجديد عكيدات مثلاً واضحاً على ذلك، إذ توضحان المخاطر التي تواجهها المناطق في بيئة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. تمتعت كلتا البلدتان بأهمية تاريخية من ناحية تدفق الجهاديين إلى داخل العراق بعد الغزو الأميركي عام 2003 ومن ثم بالعكس إلى داخل سوريا بعد بدء الثورة السورية في عام 2011. بأخذ هذا التاريخ بعين الاعتبار، تشكل البلدتان في نواحٍ كثيرة أمثلة أكثر أهمية على الحوكمة بعد تنظيم الدولة الإسلامية بالمقارنة مع الرقة التي شكلت معقلاً رمزياً ومنطقة أقل أهمية من الناحية اللوجستية بالنسبة للتنظيم.

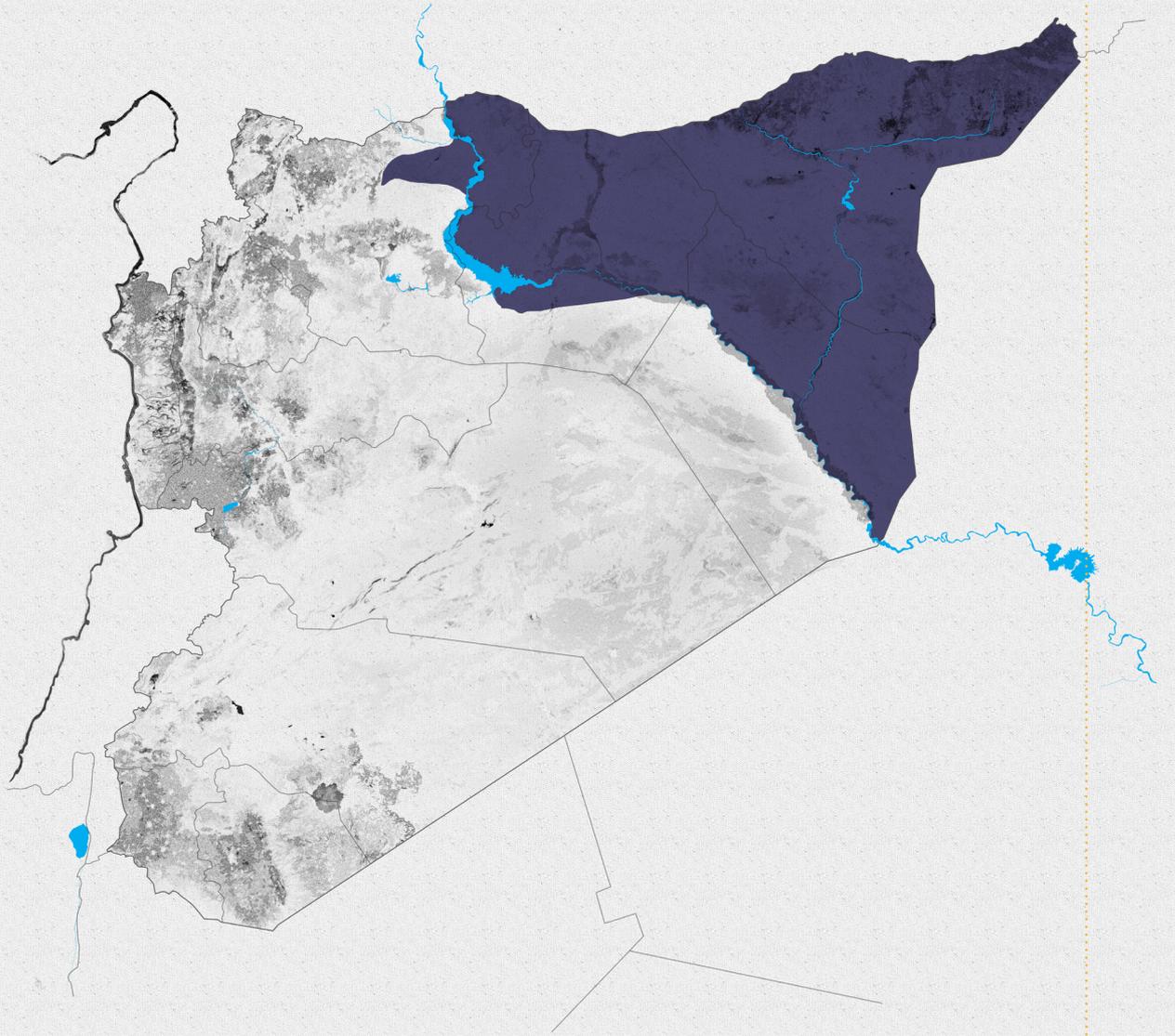
سيطرت جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، مطلع عام 2013، على بلدة الشحيل، بينما سيطرت الدولة الإسلامية على بلدة جديد عكيدات. في ربيع السنة التالية، تمكّنت الدولة الإسلامية من تشريد جبهة النصرة لتسيطر على كلتا المنطقتين. سيطرت قوات سوريا الديمقراطية بعدئذٍ على هذه المناطق أثناء القتال مع تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017. ولكن لم يتعافَ الاقتصاد في ظلّ حكم قوات سوريا الديمقراطية. كما لم يحدث أي تحرك بهدف التسوية على المستوى المحلي، وبالتالي قلّت الحوافز المقدّمة للاجئين لأجل العودة. من المرجح أن يُفضي استمرار هذه التوجهات إلى زيادة أوجه التوتر واستمرار التسلّح.



تجربة هشّة

لا تزال حوكمة منطقة شرقي الفرات تجريبية للغاية، كما أنها هشّة جداً كنتيجة لذلك. عززت هذه الهشاشة وانعدام الاستقرار في المنطقة بعضها بعضاً، لتساهم مجدداً في تعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي في المنطقة فضلاً عن تسهيل عودة اللاجئين الذين ستعتمد عليهم المنطقة بدرجة كبيرة من أجل الانتعاش وإعادة الإعمار.

في ظل حكم قوات سوريا الديمقراطية، عزلت المنطقة نفسها بالإضافة إلى عزلها من قبل الآخرين في الوقت ذاته. فيما يلي عرض للديناميات في اثنتين من المناطق الرئيسة، منطقة الجزيرة ومنطقة الرقة، مما يوضح التحديات المقبلة.



إقليم الجزيرة

من طرف النظام، يتألف ما يعرف باسم «إقليم الجزيرة» أو منطقة الجزيرة من محافظة الحسكة. من وجهة نظر قوات سوريا الديمقراطية، يتألف الإقليم من كانتوني الحسكة والقامشلي. ويشير الاثنان إلى الحدود نفسها وإلى المنطقة نفسها.

تتمتع هذه المنطقة بأربعة أبعاد تعتبر رئيسية بالنسبة إلى تحديد بنية القوة فيها.

أولى هذه الأبعاد هو حدودها المشتركة مع العراق وتركيا، حيث أدت التوترات مع تركيا إلى بقاء حدودها مغلقة مما حدّ من النشاط والتبادل الاقتصادي. أما الوضع مع العراق فهو أكثر تعقيداً إذ لدى قادة قوات سوريا الديمقراطية وقادة كردستان العراق مصالح أمنية مشتركة في المنطقة وبالتالي حافظوا على علاقات العمل في هذا الصدد، لكن لا تزال علاقاتهم العامة تتسم بالبرود نتيجة المشاكل التاريخية وعلاقات قادة كردستان العراق مع تركيا.

يتمثل البعد الثاني في وجود العشائر العربية في المنطقة. وتعتبر المنطقة غنية من الناحية الديموغرافية نتيجة وجود السريان والكرد والعرب وغيرهم فيها. تضطلع الأحزاب السياسية والهيكلية الإدارية المدارة من قبل الكرد بدور مهيم في المنطقة. على الرغم من ذلك، تمكّنت العشائر العربية التي يتبع معظمها حالياً لقوات سوريا الديمقراطية من الحفاظ على أهميتها الكبرى بسبب ثقلها الديموغرافي. وحتى لو لم تشكل أغلبية واضحة، فلا يزال بوسعها أن تكون بمثابة جهات مفسدة أو جهات موازنة بحسب مقتضى الحالة.

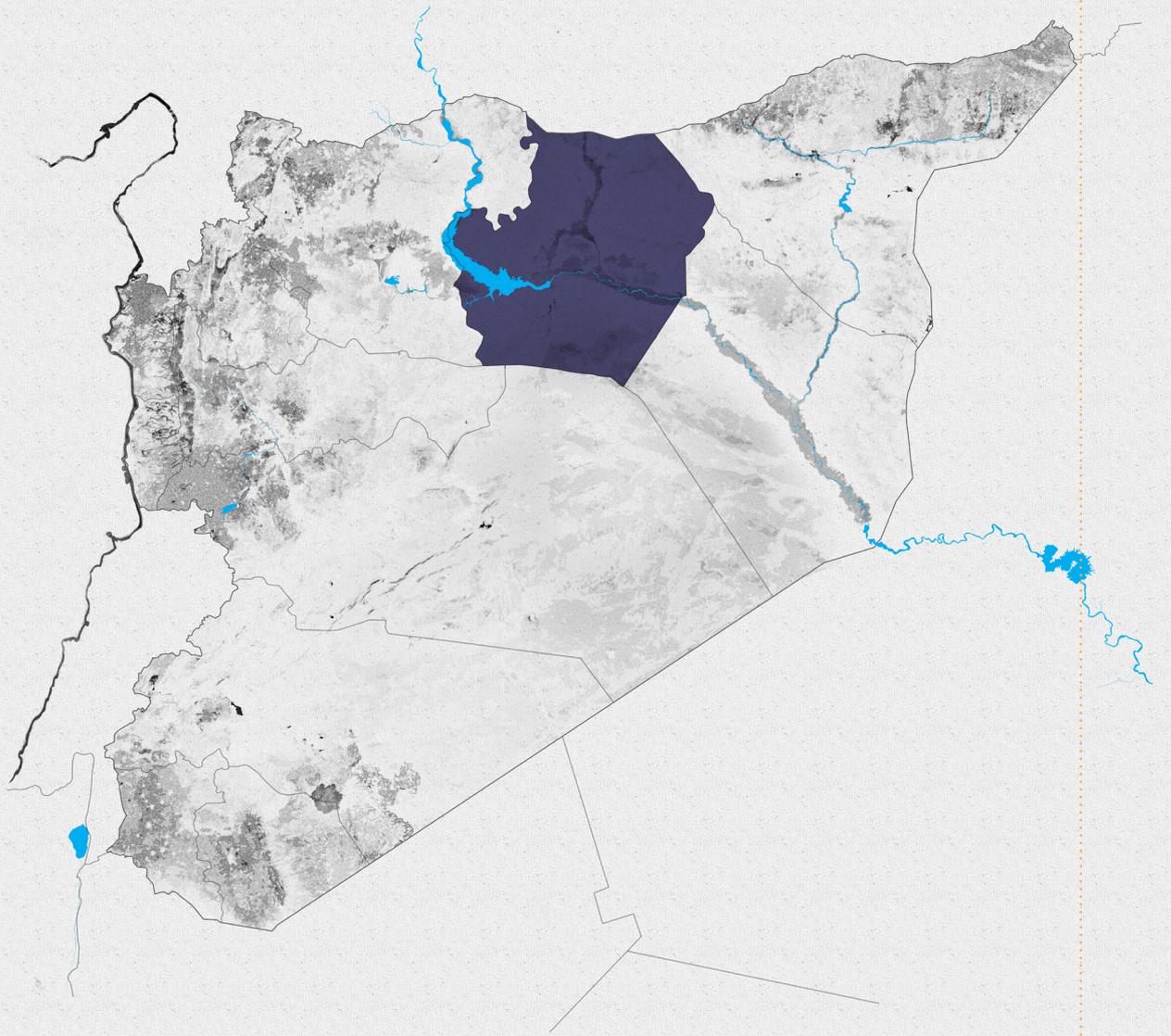
أما العامل الثالث فهو التواجد المستمر للنظام؛ فهو يتواجد جغرافياً في مراكز مدينتي الحسكة والقامشلي، كما يحافظ أيضاً على قواعد عسكرية قرب كلتا المدينتين. لا يزال النظام أيضاً يدفع رواتب موظفي الدولة حتى في حالات عدم وجود مؤسسات عاملة، ما ساعد على تدعيم الاقتصاد المحلي وجعله فاعلاً نسبياً بالمقارنة مع بقية سوريا.

لدى النظام أكثر من 70,000 موظف دولة في هذه المنطقة وحدها، كما أنه يحافظ على وجوده من خلال العلاقات التي أقامها مع العشائر العربية المحلية. على سبيل المثال، نواف عبد العزيز المسلط هو شيخ قبيلة عربية محلية. بعد بدء الثورة، غادر المنطقة وقصد المملكة العربية السعودية ومن ثم الأردن وعاد بعدئذ إلى دمشق، وهو يشكل حالياً جزءاً من شبكة النظام في المنطقة. كما لعب مثلاً دور الوسيط بين الهيئات الأمنية وبعض أفراد عشيرته الذين أعادهم من لبنان مؤخراً إلى إقليم الجزيرة. ما يوضحه هذا المثال هو وجود شكل من أشكال حضور النظام في المنطقة، والذي يتم الحفاظ عليه من خلال شبكاته القائمة - والنظام هنا قادر على زيادة أعداد الموالين في المنطقة مقابل شطب أسمائهم من اللوائح الأمنية، كما أن مسلط هو واحد من الشيوخ المحليين الكثر الذين يتبعون النظام في هذا الأمر.

العامل الرابع هو أسواق المنطقة التي تعتبر نشطة وغنية نسبياً بالمقارنة مع المناطق الأخرى. على سبيل المثال، تخضع الأسواق الرئيسية في مدينة الحسكة - أي سوق الصالحية وسوق حي المفتي وسوق تل حجر - إلى سيطرة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، بينما يقتصر وجود النظام على «المربع الأمني». علاوة على ذلك، تستطيع الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا تحديد الأسعار والأنظمة وجمع الضرائب وتقديم الخدمات من قبيل الأمن والنظافة. يتيح هذا للإدارة آلية تأثير في المنطقة حيث كان النظام مسيطراً في السابق. ويعتبر السوق في القامشلي هاماً وحيوياً بالدرجة ذاتها ومُدراً من قبل الإدارة - ولكن حتى في هذه المنطقة أيضاً، يحوم ظل النظام قريباً.

توجد الإدارة الأكثر فاعلية منذ عام 2014 في إقليم الجزيرة بالإضافة إلى عفرين وكوباني. خلق وجود القوات الأمريكية وقوات النظام توازناً حال دون التقدم العسكري التركي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، بقي هذا التوازن مشوباً بالخطر. في الوقت ذاته، فإن التواجد العسكري يمنح النظام قوة في أي صفقة محتملة مع الإدارة.

يبين كل ما سبق أن تجربة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا لم تكتمل بعد حتى في بعض جوانبها الجوهرية لأن وجود قوات خارجية لا يزال لازماً للحفاظ على مظهر من مظاهر الاستقرار.



الرقعة

بعد تمكن التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية من طرد تنظيم الدولة الإسلامية خارج مدينة الرقة، كانت تلك المرة الأولى التي تعيّن فيها على القوى التي يهيمن عليها الكرد أن تحكم المدينة بأكملها - إذ كانت في السابق تحكم البلديات والريف في الغالب، وجرى تقاسم مدينة القامشلي حتى مع النظام. وبالتالي، مثلت الرقة تجربة رئيسة لمعرفة أسلوب حكمها - ماذا ستكون أولوياتهم وممارساتهم فيها؟ وماذا ستكون شواغلهم الرئيسية؟

غالباً ما نظرت الإدارة الذاتية إلى مدينة الرقة من زاويتي الأمن والاقتصاد. من حيث الاقتصاد، كان في المدينة ثلاثة أسواق خضار رئيسة، وكانت المنطقة بأكملها زراعية بنسبة 75 في المائة وتضمنت منتجات استراتيجية مثل القمح والقطن. سيطرت الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا على هذه المنتجات الاستراتيجية ولم يستطع أحد شراءها ما لم يكن معترفاً به من قبل الإدارة.

وبهدف الإشراف على الشؤون الأمنية، شكّلت الإدارة هيئة تدعى مجلس الترشيح انطلقت في بلدة عين عيسى من أجل الأشخاص الذين يستطيعون ترشيح الآخرين لعضوية مجلس الرقة المدني. كان لدى لجنة الترشيح أكثر من 10 أسماء بما في ذلك مجموعة من الوجهاء المحليين كشيوخ العشائر والمثقفين من مدينة الرقة ومن ثم الأشخاص الذين كانت لديهم روابط تاريخية مع دوائر السلطة التي يهيمن عليها الكرد والتابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي. وشكلوا سوياً مجلس الرقة المدني والرئاسة المشتركة التي تضمنت الرجال والنساء على حد سواء. حيث تعدّ الرئاسة المشتركة ميزة لجميع هيئات الإدارة الذاتية الإدارية.

عندما دخلوا إلى الرقة التي يقطنها العرب إجمالاً، فُسّرت تحركات كتلك على أنها تدخل من قبل الكرد في شؤونهم. أدى ذلك إلى مشاكل ديموغرافية أثناء تحول الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا إلى إخضاع المنطقة لسيطرتها الأمنية بالإضافة إلى السيطرة على المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن.

ارتبطت بعض الشخصيات المسيطرة بعلاقات مع الإدارة الذاتية من خلال علاقتها السابقة بحزب الاتحاد الديمقراطي، بينما أصبحت شخصيات أخرى مرتبطة بالإدارة من خلال علاقتها بقوات سوريا الديمقراطية أثناء القتال ضد داعش. تضمنت الفئة الأخيرة العديد من وجهاء العشائر، لكنهم لم يمثلوا العشائر بالضرورة. ويعتبر هذا في معظمه إرثاً لحقبة سيطرة النظام عندما أدت التغييرات الحاصلة ضمن العشائر والحوكمة من قبل دمشق إلى وجود قيادات متعددة لعشائر محددة. حاول تنظيم الدولة الإسلامية لاحقاً استخدام العشائر لتجنب تمرد مشابه لأسلوب «الصحو» الذي شهده العراق في أواخر عام 2006، واعتمدت قوات سوريا الديمقراطية لاحقاً على العشائر أيضاً - أدى كل ذلك إلى وضع وجد فيه عدة رؤساء لعشائر محددة لم يكن أحد منهم ممثلاً فعلياً للعشيرة.

على الرغم من وجود موجة كبيرة من العائدين إلى الرقة في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018، أتت بشكل رئيس من تركيا والمخيمات القريبة المخصصة للأشخاص النازحين، أدى الوضع العام إلى ثني كثيرين غيرهم عن العودة، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات المهنية المطلوبة بشدة كالأطباء والمهندسين والتقنيين مثل مسؤولي الدولة ومشغلي السدود. نزح العديد من هؤلاء الأشخاص إلى مختلف أنحاء العالم ولكنهم لم يعودوا إلى المنطقة.

بالإضافة إلى كسر عزلة المنطقة، ثمة حاجة كبيرة لتجاوز عقلية «ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية»، التي كان الحكم في ظلها خاضعاً لأسلوب أمني قائم على التعافي الطارئ. إذ مع رحيل تنظيم الدولة الإسلامية، لا تزال هذه العقلية سائدة ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية في المنطقة على حد سواء. لقد حان الوقت الآن للتخلص من هذا المنظور والتفكير في المنطقة بوصفها فرصة لتقديم نموذج للحكومة يكون بمثابة بديل للنظام - ويعني هذا الأمر التفكير بالحكومة على المدى البعيد وليس ببساطة كحالة طوارئ دائمة.

الخلاصة

تعدّ منطقة شرق الفرات مكوّناً رئيساً في الصراع السوري المستمر، وتتمتع بأبعاد إقليمية ودولية قوية. لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا ما لم تُؤخذ هذه المنطقة بعين الاعتبار وما لم يتم ربطها ببقية الأراضي السورية وكسر عزلتها. ومع ذلك فهي غير مشمولة في العملية السياسية. هذه هي معضلة المنطقة: لا يمكنك تحقيق السلام دون إدراج هذه المنطقة في خطتك لكن سيضمن الفيتو التركي بشكل خاص بقاءها خارج إطار عمل أية تسوية محتملة.

في الوقت ذاته، تمكّن قادة هذه المنطقة - أي القادة الأساسيون الذين كانوا مقاتلين سابقين في حزب العمال الكردستاني - من إيجاد مكان لهم في الأراضي على طول الحدود في تركيا موجدين بذلك أحد عناصر الصراع الإقليمي في المنطقة. ستبقى أوجه التوتر هذه عاملاً مهيماً في المنطقة حتى تحدث تسوية بين السوريين تشمل هذه المنطقة، وهو احتمال يبدو مستبعداً في المستقبل القريب.

على عكس المعارضة ومجموعات الثوار، لم تحاول قوات سوريا الديمقراطية أن تكون بديلاً للنظام في دمشق بحد ذاتها. إذ يقتصر مشروعها عوضاً عن ذلك على منطقة جغرافية محددة ولديها مشروع سياسي بُني على أساس تلك المنطقة الجغرافية. تتذرع الإيديولوجية السياسية والبلاغة التي يتمتع بها حزب الاتحاد الديمقراطي - بالإضافة إلى حزب العمال الكردستاني - خلال السنوات الأخيرة برؤية غير قومية تربط المجتمعات الديمقراطية عبر مجموعة متنوعة من المناطق في جميع أنحاء الشرق الأوسط. بالتالي، فإن هذا التصور غير إقليمي في جوهره ويحاول تجاوز حدود الدول القومية والحدود الحديثة. على الرغم من ذلك، عندما حاولت قوات سوريا الديمقراطية نشر هذه الرؤية خارج المناطق ذات الغالبية الكردية في سوريا وصولاً إلى المناطق ذات الغالبية العربية - حيث لا تمتلك دعماً قوياً مسبقاً أو معرفة مسبقة بالديناميات الاجتماعية المحلية - تبين أنها أكثر هشاشة مما تبدو. ويوضح هذا أن تلك المنطقة لا تزال هامة - أي أن وجهة نظرها السياسية لا تزال مرتبطة بمنطقة جغرافية محددة، ما يعني بدوره أن المشروع بحد ذاته يتميز بهشاشة محددة: فأي تغييرات في الهيمنة على هذه المنطقة الجغرافية سينضوي بالضرورة على تغيير في المشروع السياسي.

من المرجح أن يُبقي الافتقار إلى الاستقرار المؤسسي في المنطقة، والطبيعة التجريبية لهيكلية الحوكمة، ووجود مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية ذات الأجندات المتصارعة، منطقة شمال شرقي سوريا في وضع متقلب في المستقبل المنظور. ولأن هذه المنطقة تعتبر مركزية للغاية بالنسبة إلى الصراع، سيتعين أخذ هذا بعين الاعتبار ضمن الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم للصراع الجاري في سوريا. ومن المرجح ألا تحقق أية تسوية لا تراعي ديناميات المنطقة المعقدة والعقبات التي تفرضها أمام الاستقرار، استقراراً دائماً لسوريا ككل. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يُكتب نجاح محدود لأية محاولات تهدف إلى تحقيق استقرار داخلي في المنطقة دون أخذ تسوية أوسع نطاقاً على المستوى الوطني للديناميات الوطنية التي تساهم في عدم استقرارها بعين الاعتبار.

إمباكت

للبحث وتطوير المجتمع المدني: تأسست في برلين عام 2013، وهي منظمة مجتمع مدني غير ربحية تُعنى بالبحث والتطوير في مجال المجتمع المدني. تهدف المنظمة من خلال فريق مقره في أوروبا وسوريا ولبنان وتركيا والعراق إلى بناء مجتمع مدني نشط عالمياً ومتصل جيداً باعتباره حجر الزاوية للتغيير الاجتماعي والسياسي. ولتحقيق هذه الغاية، تركز إمباكت على الدعم طويل الأمد والمتوازن للأفراد والمنظمات في كل من مناطق النزاع والبلدان المتقدمة من خلال تعزيز التنمية والحوار والمشاركة الاجتماعية، مع تركيز بشكل أساسي على العمل البحثي.

خضر خضور

باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت. تركز أبحاثه على العلاقات المدنية-العسكرية والهويات المحلية في بلاد الشام، مع تركيز خاص على سورية.

كان خضور باحثاً زائراً في جامعة شيكاغو، كما أجرى بحثاً مستقلاً لمؤسسة فريدريش-إيبرت-شتيفتونغ (Friedrich-Ebert-Stiftung)



IMPACT

**Civil Society Research
and Development**

Published by:

IMPACT - Civil Society Research and Development e.V.

Keithstraße 10 , 10787 Berlin

Not for Sale.

IMPACT e.V. - ©2020